للجلسة الثالثة على التوالي

النفط يهبط 1.5 % مع التوسع في حظر السفر

تراجعت أسعار النفط للجلسة الثالثة على التوالي أمس الأربعاء لتسجل تراجعا 17بالمئة منذ بداية الأسبوع الجاري مع تدهور التوقعات للطلب على الوقود لتبدو أكثر قتامة وسط توقف لحركة السفر والأنشطة الاجتماعية بسبب وباء فيروس كورونا.

نزل خام القياس العالمي برنت 43 سنتا ما يعادل 1.5 بالمئة إلى 28.30 دولار للبرميل، وكان قد بلغ في وقت سابق 28.26 دولار وهو أقل مستوى منذ أوائل 2016. وفقد خام القياس العالمي 4.3 بالمئة أول أمس.

وتراجع الخام الأميركي 47 سنتا ما يعادل 1.7 بالمئة إلى 26.48 دولار للبرميل بعدما نزل في وقت سابق إلى 26.20 دولار هو أيضا أقل مستوى في أكثر من أربع سنوات. ونزل خام غرب تكساس الوسيط 6 بالمئة أول أمس.

ولقيت الأسعار بعض الدعم من بيانات تفيد بانخفاض مخزونات الخام والبنزين والمشتقات في الولايات المتحدة، لكن توقعات الطلب تظل قاتمة وسط حرب أسعار بين المنتجين الرئيسيين.

وقال غولدمان ساكس في مذكرة «انهيار طلب النفط بسبب انتشار فيروس كورونا يبدو أكثر حدة»، وتوقع أن ينخفض سعر الخام إلى 20 دولارا للبرميل في الربع الثاني، وهو مستوى لم تشهده الأسواق منذ بداية 2002.

كما توقع البنك انكماش الطلب بواقع ثمانية ملايين برميل يوميا بحلول نهاية مارس/آذار بسبب الوباء، وأن يبلغ التراجع السنوي 1.1 مليون برميل يوميا في 2020 وهو ما وصفه بأكبر انخفاض مسجل.

ارتفاع طفيف للذهب بفضل التحفيز الأميركي لمواجهة «كورونا»

ارتفعت أسعار الذهب أمس الأربعاء إذ أدى تحفيز إضافي من الولايات المتحدة لتهدئة بعض المخاوف حيال التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا وأوقف اتجاها لبيع المعادن النفيسة للحصول على النقد، على الرغم من أن صعود الدولار كبح المكاسب.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.1 بالمئة إلى 1529.01 دولار للأونصة، بعد أن زاد نحو 1 بالمئة في وقت سابق من الجلسة.

وصعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0.3 بالمئة إلى 1529.40 دولار للأوقية. وقال كايل رودا المحلل لدى آي.جي ماركتس إن الخطوات التي اتخذها البنك المركزي الأميركي لدعم السيولة ساعدت في المقابل المعدن الأصفر.

وقال «ذلك عزز المعنويات قليلا ورأينا انحسارا لبعض ذلك السلوك، وهو أن تبيع الذهب ضمن أصول أخرى للعثور على النقد».

وقال مجلس الاحتياطي الاتحادي الثلاثاء إنه سيعيد العمل بتسهيل تمويلي استخدمه خلال الأزمة المالية في 2008 لتقديم الائتمان مباشرة للشركات والأسر مع تنامي المخاوف بشأن أزمة سيولة بسبب الفيروس في الأيام القليلة الماضية.

وحوم الدولار قرب أعلى مستوى في أربعة أسابيع والذي بلغه الثلاثاء مقابل عملات منافسة رئيسية، مما يرفع تكلفة الذهب للمستثمرين حائزي العملات الأخرى.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ربح البلاديوم 0.1 بالمئة إلى 1644.50 دولار للأونصة، بينما ارتفع البلاتين 1.4 بالمئة إلى 670.68 دولار. وزادت الفضة 1.9 بالمئة إلى 12.83 دولار للأونصة بعد تراجعها على مدى ثماني جلسات.

ترامب: لا نريد إفلاس شركات الطيران

الخزانة الأميركية تقر خطة دعم للاقتصاد بتريليون دولار

وزير الخزانة الأميركي

أعلن وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين عن خطة دعم ورزمة حوافز للاقتصاد لمواجهة كورونا بتريليون دولار. وقال منوتشين :»نطلب من الأميركيين مواصلة تقديم الكشوفات الضريبية».

وأشار إلى أن قطاع الطيران في البلاد يواجه إحدى أسوأ أزماته. أما في ما يتعلق بالقطاع البنكي، فلفت منوتشين إلى أن الخدمات البنكية ستبقى مفتوحة.

وعقد المديرون التنفيذيون لشركاء طيران، لقاءات مع نواب أميركيين للتفكير في كيفية التعامل مع التراجع الهائل في الرحلات الدولية بسبب إغلاق الدول لحدودها لوقف الانتشار العالمي للفيروس.

وأعلن الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الاميركي) عن تيسير ائتماني جديد لمساعدة الأسر والشركات على الصمود وسط انتشار وباء كورونا الذي يهدد اكبر اقتصاد في العالم.

واتخذ الاحتياطي الفدرالي العديد من الخطوات في الأسبوعين الماضيين لمنع الاقتصاد من الجمود ومن بينها خفض فائدة الاقراض الرئيسية الى الصفر، وضخ مليار دولار في الأسواق المالية هذا الأسبوع و 1.5 ترليون دولار الأسبوع الماضي.

وقال منوتشين خلال مؤتمر صحافي في البيت الأبيض في حضور الرئيس دونالد ترمب ونائبه مايك بنس إن «هذا أسوأ من 11 سبتمبر بالنسبة لقطاع الطيران – لقد توقفوا».

وحضّ شركات البناء على التبرع بمخزونات الأقنعة من طراز N95 للمستشفيات المحلية باعتبارها «مناسبة تماما للعاملين في الرعاية الصحية».

إفلاس شركات الطيران

بدوره، أطلق الرئيس الأميركي دونالد ترمب تصريحا قوياً، قائلا :»لا نريد لشركات الطيران أن تفلس».

وفي حين أكد ترمب توفير الدعم الاقتصادي والمالي للشركات الصغيرة، قال «الاقتصاد سيتعافى بسرعة من تداعيات فيروس كورونا». ومن ناحية أخرى، دعا ترمب إلى ضرورة تقليص التنقل والتجمعات وتجنب السفر لمواجهة كورونا، طالبا من الأميركيين العمل من المنزل. وأعلن توسيع خدمات الرعاية الطبية عن بعد لمواجهة كورونا.

50 مليار دولار لقطاع الطيران

وكشفت إدارة ترمب أنها ستقر 50 مليار دولار لقطاع الطيران لمواجهة تداعيات كورونا. ويواجه قطاع الطيران العالمي تحديات غير مسبوقة مع اتجاه غالبية الدول لإغلاق حدودها وتعليق الرحلات الجوية ضمن خطة احترازية للحد من تفشي وباء كورونا.

ولدعم اقتصادها قام الاحتياطي الفدرالي الأميركي «المصرف المركزي» مساء الأحد الماضي باتخاذ مجموعة تدابير جذرية طارئة لتعزيز الثقة والحفاظ على القطاع المالي مخفضا معدّلات الفائدة الرئيسية إلى ما يقارب الصفر، على خلفية تداعيات تفشي فيروس كورونا.

وهذا التخفيض لمعدل الفائدة الرئيسية يعتبر للمرة الثانية في أقل من أسبوعين حيث استقرت مستويات الفائدة عند صفر%0،25–، وهو المعدّل الذي كان محدّدا قبل أزمة عام 2008 المالية العالمية، متعهّدا إبقاءها عند هذا المعدّل إلى حين التأكد من تخطي الاقتصاد تداعيات تفشي فيروس كورونا.

وتضمن القرار برامج متعددة وخفضا لسعر الفائدة وتيسير التسهيلات، في استجابة واضحة للضغوط المتتالية لترمب. ومن خلال القرار، قام الاحتياطي الفدرالي بخفض أسعار الفائدة إلى نطاق الصفر وأطلق برنامجاً للتيسير الكمي بقيمة 700 مليار دولار.

التجزئة الأميركية

وهبطت مبيعات التجزئة الأميركية بأكبر وتيرة في أكثر من عام في فبراير ، ومن المتوقع تراجع المبيعات خلال الشهور المقبلة بسبب جائحة فيروس كورونا، مما قد يعزز توقعات الاقتصاديين لركود يقوده ضعف الاستهلاك في الربع الثاني من العام.

ويأتي التقرير الصادر عن وزارة التجارة والذي يظهر نزولا كبيرا في المبيعات، في أعقاب خطوة مجلس الاحتياطي الاتحادي يوم الأحد بخفض أسعار الفائدة إلى قرب الصفر، وتعهده بشراء سندات بمئات المليارات من الدولارات. وقال رئيس المجلس جيروم باول إن الوباء تأثيره «عميق» على الاقتصاد. وانخفضت مبيعات التجزئة 0.5 بالمئة الشهر الماضي، وهو أكبر نزول منذ ديسمبر/كانون الأول 2018.

وروجعت بيانات يناير بالزيادة لتظهر تسارع مبيعات التجزئة 0.6 بالمئة بدلا من 0.3 بالمئة كما ذُكر سابقا. وكان اقتصاديون توقعوا صعود مبيعات التجزئة 0.2 بالمئة في فبراير/شباط. ومقارنة مع فبراير من العام الماضي، زادت مبيعات التجزئة 4.3 بالمئة.

وباستثناء السيارات والبنزين ومواد بالبناء وخدمات الطعام، لم يطرأ تغير يذكر على مبيعات التجزئة الشهر الماضي بعد ارتفاعها بوتيرة معدلة بالزيادة بلغت 0.4% في يناير.

بسبب انخفاض إيرادات النفط والغاز

روسيا تواجه فجوة 39 مليار دولار في ميزانية 2020

قال وزير المالية الروسي أنطون سيليانوف أمس الأربعاء إن إيرادات ميزانية بلاده من مبيعات النفط والغاز ستقل ثلاثة تريليونات روبل (39 مليار ولار) عن المتوقع لهذا العام بسبب انخفاض أسعار الخام.

وكان الوزير توقع في البداية فجوة بقيمة تريليوني روبل، مع عجز ربما يبلغ 0.9 من الناتج المحلي الإجمالي.

وتراجعت أسعار النفط للجلسة الثالثة على التوالي أمس لتنخفض نحو 17%، منذ بداية الأسبوع مع تنامي التوقعات القاتمة للطلب على الوقود في ظل التوسع في قيود السفر للحد من انتشار فيروس كورونا.

ورغم زيادة العجز، قال محللون من جازبروم بنك إن وزارة المالية لديها احتياطيات كافية لمواصلة الإنفاق بما في ذلك تلك لدي صندوق الثروة السيادي.

وقال البنك إن الصندوق «لديه ما يكفي لتغطية نقص الدخل نتيجة انخفاض أسعار النفط لما يزيد عن خمسة أعوام».

وبحسب الوزارة، فإن الصندوق يحتفظ بمبلغ 8.2 تريليون روبل أو 7.3%، من الناتج المحلي الإجمالي في أول مارس.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قد أقر قانون الموازنة الفيدرالية لعام 2020 في ديسمبر الماضي، بفائض نحو 13.6 مليار دولار، وفترة التخطيط 2021-2022.

وقدرت الحكومة إيرادات الموازنة بـ 20.379 تريليون روبل (317.7 مليار دولار) والمصروفات بـ 19.503 تريليون روبل (304 مليارات دولار) في 2020، وفق وكالة «تاس» الروسية. وتوقعت الحكومة الروسية أن يصل فائض الميزانية الاتحادية 0.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، المقدر بنحو 112.8 تريليون روبل (1.57 تريليون دولار) في 2020.

وقدرت سعر نفط الأورال الروسي بنحو 42.4 دولارا للبرميل في 2020، وما يزيد على ذلك المستوى يتم تحويله إلى صندوق الثروة السيادي. وقدرت وزارة التنمية الاقتصادية معدل نمو اقتصاد البلاد بـ 1.7 بالمئة في 2020، وأن يتسارع إلى 3.1 بالمئة في 2021، و3.2 بالمئة في 2022.

وتوقعت الوزارة أن يبلغ متوسط سعر النفط 57 دولارا للبرميل في 2020، وأن ينخفض إلى 56 دولارا في 2021، و55 دولارا في 2022. كما توقعت أن يسجل معدل التضخم في البلاد 3 بالمئة خلال 2020، و4 بالمئة عامي 2021 و2022.

وفي 2018، سجلت الموازنة الروسية فائضا بنسبة 2.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، للمرة الأولى منذ 2011.

الاتحاد الأوروبي يخصص 1 بالمئة من الناتج الإجمالي لمواجهة كورونا

أقر وزراء المالية في دول الاتحاد الأوروبي إجراءات مالية منسقة، وذلك عبر تخصيص 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، لمحاربة آثار انتشار فيروس كورونا.

حيث رجحت المفوضية الأوروبية انكماش اقتصاد دول الاتحاد بنسبة 1 بالمئة هذا العام بسبب تداعيات فيروس كورونا، في حين رجح مسؤولون أوروبيون سيناريو أسوأ وهو انكماش اقتصاد أوروبا بـ2.5%.

وكان رئيس مجموعة اليورو ماريو سينتينو، قد حذر الاثنين، من أن الاقتصاد الأوروبي بات كأنه في حالة حرب جرّاء تفشي فيروس كورونا المستجد، مشيرا إلى أن المعركة لا تزال طويلة.

وقال سينتينو، قبيل مؤتمر مرتقب عبر الفيديو لوزراء مالية منطقة اليورو، «نعرف أن الفيروس لم يبلغ ذروته. علينا ألا نخدع أنفسنا» .

وأضاف المسؤول الذي يشغل كذلك منصب وزير المالية البرتغالي «هذه أولى الخطوات ضمن معركة مؤقتة لكنها طويلة»، مشيرا إلى أن إجراءات «الاحتواء القسرية تعيد اقتصاداتنا إلى وضع أشبه بأوقات الحرب».

وفي إطار هذه الحالة الاستثنائية، أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسباني أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان سيدعو خلال أيام لعقد اجتماع غير عادي لمجموعة العشرين للتعامل مع انتشار فيروس كورونا.

وأكد المكتب أنه من المتوقع أن يتم انعقاد القمة التي ستكون افتراضية، لتقييم الوضع والاتفاق على خارطة طريق لمكافحة آثار انتشار الفيروس.

..وبريطانيا تخصص 400 مليار دولار

وزير الخزانة البريطاني

اعلنت الحكومة البريطانية تخصيص ميزانية بقيمة 330 مليار جنيه استرليني (400 مليار دولار) لمواجهة التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

واكد وزير الخزانة البريطاني ريشي سوناك في مؤتمر صحفي ان الحكومة ستدعم على شكل قروض ميسرة الشركات وايضا الاسر والافراد الذين تأثرت وظائفهم ورواتبهم من جراء ازمة تفشي الفيروس.

واضاف سوناك ان الحكومة ستعطي اعفاء لثلاثة اشهر للذين اقترضوا قروضا عقارية بينما سيحصل اخرون على دعم لدفع ايجار بيوتهم.

وقال سوناك ان ما تعيشه بريطانيا اليوم حالة اقتصادية استثنائية لم تشهدها من قبل متعهدا باستعداد الحكومة لاتخاذ اجراءات اكبر واسرع لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن انتشار الفيروس.وكانت جائحة فيروس (كورونا) تسببت بوفاة 71 بريطانيا واصابة 1950 اخرين.

يشكل نحو 20 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد

إسبانيا تخصص 219 مليار دولار لمواجهة الوباء المستجد

رئيس الوزراء الإسباني

اعلن رئيس الوزراء الإسباني بيدور سانشيز تخصيص 200 مليار يورو (4ر219 مليار دولار) لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لتفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) في اسبانيا.

واضاف في مؤتمر صحفي عقب اجتماع مجلس الوزراء انه سيتم تخصيص ذلك المبلغ الذي يشكل نحو 20 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد للتصدي للمشكلات الاجتماعية وحماية الافراد والشركات والنسيج الانتاجي في اسبانيا.

واوضح انه ستتخذ تدابير لضمان منع طرد العاملين في الشركات عبر تقديم تسهيلات للشركات والافراد والاعفاء من دفع بعض الضرائب الى جانب تسهيل الطرد المؤقت للعاملين وضمان حقهم في اعانات البطالة وان لم يستوفوا الشروط المحددة على ان يتم اعادة تشغيلهم من قبل شركاتهم حالما تنتهي الازمة.

ولفت الى تخصيص 100 مليون يورو (109.7مليون دولار) لضمان السيولة للشركات والمؤسسات لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي فيما سيتم تخصيص 600 مليون يورو (2ر658 مليون دولار) لضمان توفير الحماية الاجتماعية الاساسية خصوصا للمسنين الى جانب توسيع نطاق حماية خدمات المياه والكهرباء والاتصالات للافراد والعائلات الاكثر تضررا بالازمة.

كذلك اعلن تخصيص 30 مليون يورو (9ر32 مليون دولار) لتعزيز البحث العلمي لتطوير لقاح ضد فيروس (كورونا) ومواجهة الازمة الصحية الطارئة.

واعتبر سانشيز ان التدابير الجديدة هي استثنائية في تاريخ اسبانيا الديمقراطي وتهدف الى انشاء درع اجتماعي واقتصادي في وجه الازمة الصحية التي تعيشها البلاد.

فرنسا تدعم اقتصادها بـ51 مليار دولار

وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي

تبنت الحكومة الفرنسية حزمة مساعدات مالية بقيمة 51 مليار دولار لتخفيف الضغط على الاقتصاد المحلي الذي يرزح تحت تأثير تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقال وزير الاقتصاد والمالية برونو لي مير في بيان إن الحكومة ستقدم «فورا» 45 مليار يورو (51 مليار دولار) في شكل تدابير مالية واجراءات متعلقة بالميزانية من شأنها أن تخفف الضغط على الشركات التي خفضت نشاطها أو حتى أغلقت مؤقتا بسبب الأزمة.

وأضاف أنه يجري أيضا اتخاذ إجراءات أخرى ستمكن الشركات من تأجيل الضرائب على المرتبات وضريبة القيمة المضافة وغيرهما من الضرائب ريثما ينتهي الوضع الراهن.

وأشار إلى رصد 300 مليار يورو (410 مليارات دولار) من أجل منح ضمانات حكومية للقروض المصرفية. ولفت الوزير الفرنسي إلى رصد الاتحاد الأوروبي مليار يورو (18ر1 مليار دولار) لضمان القروض المصرفية في أثناء الأزمة.

وكامن العديد من الصناعات والقطاعات في فرنسا تأثرت بشدة من جراء أزمة تفشي فيروس (كورونا) لاسيما قطاعات السياحة والسفر والطيران.